المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني

الرؤيـــة

نشرة نصف شهرية تعنى بمشاريع الرؤية الاستراتيجية للاصلاح 2015 - 2030

العدد 4
أبريل 2017
خـــاص

الدورة الأولى للمجالس الإدارية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين محطة هامة في تفعيل الجهوية المتقدمة والمشاريع المندمجة للرؤية الاستراتيجية 2015-2030

الافتتاحية

انعقدت أشغال الدورة الأولى للمجالس الإدارية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، خلال الفترة الممتدة من 23 مارس2017 إلى غاية 31 منه، تضمن جدول أعمالها تقديم الحصيلة المرحلية لتنزيل المشاريع المندمجة للرؤية الاستراتيجية 2015-2030 على مستوى الأكاديميات برسم سنة 2016 ومشروع برنامج العمل الجهوي المميزن برسم السنة المالية 2017، وقد توجت جميعها بالمصادقة على مشروع ميزانية 2017 الخاص بكل أكاديمية .

أكد السيد رشيد بن المختار رئيس المجالس الإدارية، في كلمة افتتاحية، على خصوصية وتميز هذه الدورة، التي تنعقد في مرحلة دقيقة من مسار الإصلاح التربوي، تحثنا على جعلها، ترقى إلى مستوى هذه اللحظة التربوية الخاصة، عبر تركيز النقاش على البعد الاستراتيجي للإصلاح، والتداول في مضمونه، وفي آليات تفعيله، وشروط إنجاحه، إن على الصعيد الوطني، أو على المستوى الجهوي.

وأبرز أن السياق الذي يطبع هذه الدورة، ويكسبها خصوصياتها المتميزة، كونها تندرج في إطار التقسيم الجهوي الجديد للمملكة، الذي يعتبر خطوة أخرى في توطيد مسار الجهوية المتقدمة، وفي سياق التفعيل الشمولي والنسقي للرؤية الاستراتيجية، من خلال المشاريع المندمجة، بعد أن عملت الوزارة على التنزيل الأولي لهذه الرؤية، من خلال «التدابير ذات الأولوية».

ومن بين الأهداف الأساسية، المتوخاة، أيضا، من هذه الدورة، تقاسم مضامين المشاريع المندمجة لتفعيل الرؤية الاستراتيجية، وتملكها الجماعي، وتلمس شروط إنجاحها، وفي مقدمتها التعبئة الجماعية حول أوراش تطبيقها، التي تظل، رهينة بمدى تملك غاياتها وأهدافها وآلياتها من طرف مختلف الفاعلين والشركاء.

كما شكلت هذه المحطة مناسبة ذكر فيها، السيد رئيس المجالس الإدارية، بالمحطات الكبرى لسيرورة الإصلاح الذي تباشره الوزارة والتي انطلقت، في مرتكزاتها من مجموعة من المرجعيات الموجهة، في مقدمتها أحكام الدستور الجديد للمملكة، الذي كرس التعليم كحق من الحقوق الأساسية للمواطنين، ثم التوجيهات الملكية السامية الواردة في العديد من الخطب الملكية، الصادرة خاصة بين سنتي 2012 و2014، والتي نبه فيها جلالته إلى مكامن الخلل الأساسية لمنظومتنا التربوية، ودعا فيها إلى إعادة النظر في منظور ومضمون الإصلاح، والانكباب على القضايا الجوهرية للتعليم.

وارتكز هذا الإصلاح على نتائج العديد من التقارير الدولية والوطنية، التي وفرت تشخيصا عميقا للمنظومة التربوية، وكذا اللقاءات التشاورية الموسعة حول واقع وآفاق المدرسة المغربية، التي قدمت مداخل واقتراحات لتجاوز الاختلالات المطروحة، عملت الوزارة على الأجرأة الفعلية لها من خلال التدابير ذات الأولوية، باعتماد مقاربة المشروع، إلى أن أصدر المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الرؤية الاستراتيجية للإصلاح التربوي 2015-2030، التي تم اعتمادها بشكل رسمي في غضون شهر ماي سنة 2015، بمثابة إطار مرجعي وطني للإصلاح التربوي، يحدد التوجهات والمبادئ والاختيارات والأهداف الكبرى لمنظومتنا التربوية، التي تروم إرساء مدرسة جديدة، تنبني على ثلاثة مقومات أساسية : أولا، الإنصاف وتكافؤ الفرص ؛ ثانيا، الجودة للجميع ؛ وثالثا، الارتقاء بالفرد والمجتمع.

وقد تمت ترجمة مضامين هذه الرؤية إلى مشاريع استراتيجية قطاعية، ثم إلى مشاريع استراتيجية مندمجة يبلغ عددها ستة عشر (16) مشروعا مندمجا، في التقائية واندماج مع التدابير ذات الأولوية وكذا في انسجام تام والأسس والخيارات الكبرى الناظمة للإصلاح، كما وردت في الرؤية الاستراتيجية، ويقول السيد رئيس المجالس الإدارية في هذا السياق:

«وفي ظل هذا المناخ الإصلاحي، وديناميةالأجرأة المواكبة له على كافة مستويات المنظومة، تظل التعبئة الجماعية عاملا حاسما في بلوغ أهداف الإصلاح.

وارتباطا بذلك، أستغل فرصة تواجدنا بالمجال الترابي للجهات، لكي نستحضر جميعا فلسفة وروح ومقومات الجهوية المتقدمة، التي علينا استثمار جميع الإمكانيات التي تتيحها، لتوفير دعم منتظم للمدرسة، التي يتعين إدراجها في صلب مقومات التنمية المحلية.

وفي ذات السياق، فإننا ننتظر من لقاءاتنا هذه، أن تشكل فرصة للالتزام الجماعي بإنجاح الإصلاح، على أسس الحكامة الجيدة والمقاربة التشاركية، والتضامن الوطني، ووضع المدرسة في صدارة الانشغالات المحلية ؛ من منطلق أن تجديد المدرسة المغربية، هو استثمار في تأهيل الرأسمال البشري، الذي هو عماد تنمية وتقدم البلاد وأساس تحقيق أهداف البشرية والمستدامة.

ومن بين المجالات ذات الأولوية، التي يمكن أن تتظافر فيها جهود مختلف الفاعلين والشركاء على المستوى المحلي، نخص بالذكر:

- توسيع وتحسين العرض المدرسي، والتقليص من التفاوتات بين مختلف المناطق فيما يتعلق بظروف التمدرس، والتمييز الإيجابي للأوساط القروية والمناطق ذات الخصاص؛
- دعم تمدرس الفتاة بالوسط القروي؛
- التخفيف من الاكتظاظ، من خلال توفير الحجرات الدراسية الكافية، بما يواكب المجهود المبذول في توفير الموارد البشرية، عبر آلية التوظيف بالعقدة؛
- توفير الأمن بمحيط المؤسسات التعليمية، وحماية ممتلكاتها ؛
- تحسين ظروف اشتغال الأطر التربوية العاملة بالمناطق الصعبة والنائية؛
- المساهمة في تطوير التعليم الأولي، انسجاما مع متطلبات تعميمه، ودمجه بالتعليم الابتدائي؛
- تمكين المنظومة من التفرغ لمهامها الأساسية البيداغوجية، من خلال تحمل المهام الأخرى التي تخرج عن نطاق وظيفتها التربوية (الإطعام والإيواء المدرسي، البناء، الإصلاح والترميم، الحراسة، النظافة،....).

وما يجعلنا واثقين في قدرتنا الجماعية على رفع هذه التحديات، دينامية الشراكة المحلية، التي لمسناها في أكثر من مناسبة، والتي نأمل في أن تتقوى، وتصبح مستدامة، ويتعزز أثرها الملموس على المنظومة التربوية».

المديرية المكلفة بتدبير مجال التواصل
العنوان : 1 ساحة النصر ،باب الرواح ، الرباط - الهاتف : 51 72 68 37 05 - الفاكس : 74 18 77 37 05 الموقع الإلكتروني : www.men.gov.ma
البريد الالكتروني : div-com@men.gov.ma / insat@men.gov.ma ■ EducationMa MarocEducation وزارة-التربية-الوطنية

المجلس الإداري للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط - سلا - القنيطرة

ترأس السيد خالد برجاوي الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني نيابة عن السيد وزير التربية الوطنية و التكوين المهني، يوم الخميس 23 مارس 2017 بمقر الأكاديمية، الدورة الأولى للمجلس الإداري للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط سلا القنيطرة.

وفي عرض مفصل، تطرق السيد مدير الأكاديمية لما تم إنجازه خلال سنة 2016، وإلى برنامج العمل المميزن لسنة 2017، حيث استعرض الإجراءات والعمليات المرتبطة بإنجاز المشاريع المندمجة للرؤية الاستراتيجية، مؤكدا عزم الأكاديمية على إعمال التمييز الإيجابي من أجل معالجة الاختلالات والفوارق المجالية بين أقاليم وجماعات الجهة، وإعطاء الأولوية للدخول المدرسي المقبل.

وبالنسبة للحصيلة النوعية لمشاريع المجال الأول المتعلق بالإنصاف وتكافؤ الفرص، ذكر السيد المدير بالنتائج التي تم تحقيقها برسم سنة 2016 حيث تم بناء 140 حجرة، و6 داخليات في إطار التوسيعات وإحداث 38 مؤسسة تعليمية، واستفادة 33 جماعة قروية من الداخليات و9 جماعات من المدارس الجماعاتية، فضلا عن استفادة التلاميذ من مبادرات الدعم المدرسي، إلى جانب تمدرس 1083 طفل في وضعية إعاقة ب 73 مؤسسة، كما تم تسجيل 2207 طفل في التربية غير النظامية وإعادة إدماج 1116 منهم .

وتمت، بخصوص المجال ذاته، برمجة بناء 18 مؤسسة تعليمية و4 مدارس جماعاتية و3 داخليات وتوسيع 152 حجرة دراسية، إلى جانب تعزيز وتوسيع نظام الإعانات المالية للأسر «تيسير» في أفق تعميمه إلى نهاية التعليم الإعدادي، وفتح 3 داخليات، وتعبئة فاعلين وشركاء من أجل تحسين خدمة الإطعام في التعليم الابتدائي.

وبخصوص المجال الثاني المتعلق بالارتقاء بجودة التربية والتكوين، فقد تم تجريب المنهاج المنقح للسنوات الأربع الأولى من التعليم الابتدائي على مستوى 45 مدرسة شملت 13716 تلميذ(ة) وعرفت انخراط 560 أستاذا في العملية، في انتظار تعميم هذا المنهاج على صعيد 787 مدرسة خلال الموسم الدراسي 2018-2017، وسيتم برسم سنة 2017 إرساء المسالك الدولية للبكالوريا المغربية (خيار فرنسية وإنجليزية) في 107 مؤسسة لفائدة 11.825 تلميذا وتلميذة فضلا عن برمجة إحداث مؤسسة للمسالك الإنجليزية بالقنيطرة ومسالك ألمانية بالرباط، إلى جانب تكوين 200 أستاذ(ة) البكالوريا المهنية.

وعلاقة بمخطط الأكاديمية لتنزيل مشاريع المجال الثالث المتعلق بالحكامة والتعبئة، برمجت الأكاديمية تكوين 1187 مدير مؤسسة تعليمية واقتناء برنام خاص بتتبع أداء أجور المتعاقدين وآخر بالمحاسبة العامة، فضلا عن تعميم استعمال منظومة «تفتيش» على صعيد الجهة. وسجلت الأكاديمية بخصوص الحصيلة النوعية لمشاريع هذا المجال، تعاقدها مع 1546 أستاذ(ة) وتكوين 874 مدير مؤسسة تعليمية حول النظام المعلوماتي «مسير» لتدبير الموارد البشرية، فضلا عن تجهيز مؤسسات تعليمية بالعتاد المعلوماتي (567 حاسوب و502 طابعة و584 ماسح ضوئي...).

وتقدر الكلفة التقديرية لإنجاز المشاريع لسنة 2017 بما مجموعه 455 مليون و378 ألف درهم، سيخصص منها مبلغ 325 مليون و500 ألف درهم للاستثمار و129 مليون و873 ألف درهم للاستغلال.

وركزت توصيات لجن المجلس الإداري، خلال هذا اللقاء، على ضرورة محاربة ظاهرة العنف في الوسط التربوي، وصيانة الوسائل التعليمية، فضلا عن تعويض البناء المفكك وتعميم الأقسام المندمجة والاهتمام بالداخليات. ودعت بالمناسبة، إلى تبسيط المساطر الإدارية.

وقد نوه أعضاء المجلس المتدخلون بالمجهودات المبذولة من طرف مدير الأكاديمية والمديرين الإقليميين بالجهة، وعبروا عن وعيهم بأن تنفيذ وتتبع مشاريع الرؤية الاستراتيجية للإصلاح مسؤولية جماعية تتطلب تظافر الجهود لإنجاحها.

وأثارت المداخلات عددا من القضايا والمشاكل الخاصة بالجهة، منها: الخصاص الذي يعرفه القطاع في الموارد البشرية، وعدم كفاية مدة التكوين بالنسبة للأساتذة المتعاقدين، واستمرار الهدر المدرسي على مستوى الجهة رغم المجهودات المبذولة في هذا السياق، ومشاكل تدبير مبادرات تخص النقل المدرسي في بعض الأقاليم،وانتشار بعض الظواهر السلبية في محيط المؤسسة التعليمية، وتوقف شركات النظافة بعدد من المؤسسات التعليمية.

هذا، وعرف النقاش تقديم عدد من الاقتراحات التي من شأنها تحسين الوضع التعليمي بالجهة حيث دعا المتدخلون إلى تعزيز الشراكات مع القطاعات الحكومية وجمعيات المجتمع المدني، والمجالس الإقليمية،والاشتغال على مشروع المدرسة الإيكولوجية لتوفير الإضاءة بالطاقة الشمسية خصوصا بالوسط القروي،وإعادة النظر في معايير استفادة الأسر من برنامج «تيسير»، وتعميم المدارس الجماعاتية بالوسط القروي، وتعميم حراس الأمن في المؤسسات التعليمية العمومية؛ فضلا عن توفير دراسة شاملة حول البنيات التحتية على مستوى كل إقليم لتحديد الحاجيات والأولويات، إلى جانب الحث على استمرار التعاون بين قطاعي التعليم العمومي والخصوص، وإشراك القطاع الخاص كجزء من المنظومة في جميع اللقاءات، وتشجيع المبادرات التي تقوم بها جمعيات آباء وأولياء التلاميذ، وإعداد الإطار القانوني المحدد لهيكلتها وتنظيم عملها، وإحداث مسلك للتربية البدنية في الباكالوريا المهنية.

وفي معرض رده شدد السيد مدير الأكاديمية على ضرورة العمل في تكامل بين أقاليم الجهة على اختلاف مستوياتها، مبرزا طموح الأكاديمية في تفويض مختلف الخدمات إلى الجهة في أفق التركيز على العمل التربوي.

وأوضح السيد المدير أن إحداث المدارس الجماعاتية في الوسط القروي من شأنه الإسهام في القضاء على الهدر المدرسي من جهة، وضمان استقرار المدرسين ومشاركتهم في مختلف الأنشطة من جهة أخرى. وبخصوص تكوين الأساتذة المتعاقدين، سجل السيد المدير أنه يتم بالتناوب بين العمل اليومي والتكوين الميداني، مشيرا إلى أن أغلبهم كانوا يشتغلون قبلا في المجال التربوي، فضلا عن الدور الذي يلعبه الأستاذ المصاحب بهذا الخصوص.

وفي ذات السياق، أبرز السيد المدير توفر إمكانية التكوين المستمر لفائدة الموارد البشرية عن بعد، كما أكد على استمرار اشتغال الأكاديمية على تعويض الأقسام المفككة والبحث عن تمويل إضافي بهذا الخصوص، بتعاون مع والي الجهة وعمال الأقاليم، مع التركيز على الأقاليم الأكثر تضررا.

هذا، وأكد السيد المدير عزمه الأخذ بمجموع التوصيات والاقتراحات، داعيا مختلف الفاعلين والشركاء إلى التعاون والتشارك المثمر، ومنوها بالإلتقائية والتكامل بين مختلف القطاعات وقطاع التربية والتكوين على اعتبار أن النهوض بالمدرسة مسؤولية الجميع.

المجلس الإداري للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة طنجة تطوان الحسيمة

نيابة عن السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، ترأس السيد يوسف بلقاسمي، الكاتب العام لقطاع التربية الوطنية، يوم الخميس 23 مارس 2017 بمقر الأكاديمية، أشغال الدورة الأولى للمجلس الإداري للأكاديمية برسم السنة المالية 2017.

وقدم المدير الإقليمي بمدينة تطوان، نيابة عن مدير الأكاديمية، عرضا مفصلا تناول حصيلة السنة المالية 2016 ومشروع برنامج العمل المميزن للأكاديمية برسم السنة المالية 2017 وفق المجالات الثلاثة للرؤية الاستراتيجية، حيث أكد بخصوص حصيلة المجال الأول الخاص بالإنصاف وتكافؤ الفرص، أنه تم بذل مجهودات هامة في مجال تطوير وتنويع العرض المدرسي.

وسعيا نحو الارتقاء بجودة التربية والتكوين الذي يشكل المجال الثاني للرؤية، عملت الأكاديمية على توسيع مؤسسات التجريب للمنهاج الدراسي للسنوات الأربع الأولى من التعليم الابتدائي، وتم تفعيل تجربة جهوية في مجال اكتشاف المهن بمستوى السنة السادسة ابتدائي والسنة الأولى إعدادي. كما تم توحيد عتبة الانتقال بالسلك الابتدائي في معدل 5/10 و تقليص تفاوت عتبة الانتقال بالسلك الإعدادي بين الوسطين (8,5-10) حسب المديريات الإقليمية.

وبخصوص المجال الثالث المرتبط بالحكامة والتعبئة، اعتمدت الأكاديمية التوظيف بالتعاقد لسد الخصاص، كلبنة أساسية لترسيخ مفهوم اللامركزية، واستكملت عملية إرساء هيكلتها الجديدة، وواصلت عملية تفويت الاختصاصات والاعتمادات المالية للمديريات الإقليمية بالجهة.

عقب الحصيلة، استعرض المدير الإقليمي، برنامج عمل الأكاديمية المميزن برسم سنة 2017، تجلت أولوياته في المجال الأول للرؤية في إحداث 31 مؤسسة تعليمية. كما ستنظم الأكاديمية يوما دراسيا للتعبئة لفائدة 40 متدخلا في تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، وتكوين 30 أستاذا وأستاذة في كيفية تصميم الدرس الفردي/ البيداغوجيا الفارقية.

وفي المجال الثاني المتعلق ب»الارتقاء بجودة التربية والتكوين» ستعمل الأكاديمية على تعميم المنهاج الدراسي المنقح للسنوات الأربع الأولى من التعليم الابتدائي وتهم العملية 854 مؤسسة ابتدائية. كما ستعمم مشروع تحسين تدريس وتعلم اللغة الفرنسية – Agir autrement.

وفي نفس المجال، أكد المدير الإقليمي على أنه سيتم توسيع تجربة أنشطة اكتشاف المهن لتشمل جميع المديريات ورفع عدد الأقسام المستفيدة إلى 850 قسما للمستوى الخامس ابتدائي. كما سيتم توسيع شبكة المؤسسات المحتضنة للمسالك الدولية للباكالوريا المغربية، إضافة إلى فتح 4 مراكز للتفتح الفني والأدبي لحفز التفتح واليقظة عند التلاميذ وتشجيعهم على إبراز مواهبهم.

وبخصوص المجال الثالث: الحكامة والتعبئة، ستستكمل الأكاديمية عملية إرساء نظام المحاسبة العامة والتحليلية بالأكاديمية والمديريات الإقليمية التابعة لها، وستضع الآليات التدبيرية لمأسسة مشروع المؤسسة.

والجدير بالذكر، أن الاعتمادات المرصودة للمشاريع المندمجة برسم سنة 2017 هي كالتالي:

ميزانية الاستثمار	633 054 000,00
ميزانية الاستغلال	266 634 000,00
المجموع	899 688 000,00

أوصت اللجن الفرعية الدائمة المنبثقة عن المجلس بعدة توصيات فيما يلي أهمها:

إيلاء أهمية خاصة للعالم القروي في ميزانية الأكاديمية في إطار التمييز الإيجابي ومواصلة القضاء على البناء المفكك، وتعزيز النقل المدرسي لدعم التوجيه إلى المسارات المهنية، وإرساء التداريب الميدانية لفائدة تلميذات وتلاميذ البكالوريا المهنية، والعمل على إحداث إجازات مهنية من ثلاث سنوات لحاملي الباكالوريا المهنية. كما أوصت اللجن الفرعية بإرساء آليات لتتبع حالات التلاميذ المتعثرين دراسيا لمحاربة الهدر المدرسي والانقطاع. وفي مجال التعبئة حول المدرسة المغربية، ومواصلة تعبئة الشركاء من أجل المساهمة في تمويل التعليم والرفع من الميزانية المخصصة ل»مشروع المؤسسة « خدمة لجميع المشاريع التربوية للرؤية الاستراتيجية.

نوه جميع المتدخلين من أعضاء المجلس الإداري بالمجهودات المبذولة في تفعيل الرؤية، والتي اعتبروها رؤية طموحة ستسهم في دعم التمدرس والرقي بالتعلم الذي يمس جميع مستويات الحياة في بلادنا.

وأدلى المتدخلون بعدة ملاحظات واقتراحات همت عدة مجالات، حيث أشار بعض أعضاء المجلس إلى النقص الملاحظ في الانفتاح على الشركاء الآخرين، داعين الأكاديمية إلى توسيع مجال الشراكات، لتقديم دعم ملائم لمجال التعليم.

ودعا أعضاء المجلس الإداري في هذا السياق، الجماعات الترابية إلى تخصيص الدعم المالي للجمعيات المختصة في المجال. كما اقترحوا تنظيم يوم وطني للتضامن للارتقاء بالتعليم على غرار الأيام الأخرى التي تنظم في مجالات أخرى.

ونظرا للدور المحوري لمجالس الجهات، أكد ممثل الجهة أن مجلسه الجهة على استعداد كامل لدعم المنظومة التربوية في كل مجالاتها.

وأثار أعضاء المجلس المشاكل التي تثيرها المقاولات التي تتكفل بالبناءات والحراسة، حيث دعوا إلى تفويت مجال البناء أو الحراسة إلى قطاعات أخرى حتى يتفرغ المدير الإقليمي ومدير الأكاديمية للشأن التربوي. في مجال الموارد البشرية، شدد المتدخلون على تعزيز الموارد البشرية في التفتيش بالسلك الابتدائي وتعويض النقص في أطر الإدارة التربوية. كما أوصوا بمواصلة المجهودات لمحاربة بعض الظواهر المشينة داخل وخارج المؤسسات التعليمية بتنسيق مع الجهات المختصة.

وخلال توضيحاته بخصوص بعض القضايا التي أثارها أعضاء المجلس، أبرز السيد رشيد ريان، أن المداخلات تعكس اهتمام الأعضاء ولها أهمية بالغة وأن الأكاديمية تبقى رهن إشارة الجميع لتقديم المعلومات الدقيقة لأعضاء المجلس بخصوص بعض القضايا المثارة رفعا لكل لبس أو غموض، موضحا أن المشاريع المقترحة في برنامج العمل أخذت بعين الاعتبار ما تمت ملاحظته من مفارقات بين الجهة، حيث خصصت الأكاديمية 21مشروعا للعالم القروي من أصل 32 مشروعا.

في سياق ردوده على القضايا المثارة في المجلس الإداري، اعتبر رئيس المجلس الإداري بالنيابة، السيد اليوسف بلقاسمي الكاتب العام لقطاع التربية الوطنية، أن المجلس الإداري يُعد من بين آليات الحكامة الأساسية. حيث دعا إلى أن تكون لدى الجميع قناعة بأهمية هذه الآلية، وإيلاء الاهتمام للتوصيات والاقتراحات التي جاءت في المداخلات.

وأكد السيد رئيس المجلس بخصوص تفويت الاختصاصات إلى قطاعات أخرى، أن هذا خيار قائم وبذلت مجهودات في هذا الباب رغم بعض الصعوبات التي تتجاوز قطاع التربية الوطنية الذي هو على استعداد لتفويت الاعتمادات للقطاع الذي يرغب في تحمل المسؤولية لإنجاز بعض الخدمات.

وبخصوص النقص في الموارد البشرية، خاصة في أطر التدريس والإدارة، دعا السيد بلقاسمي إلى تجنب الإدلاء بتقييمات بناء على انطباعات وارتسامات حيث قدم معطيات رقمية حول جهود الدولة في هذا الباب كانت آخرها، بناء على تعليميات ملكية سامية، تم رصد مليار درهم لتوظيف 11 ألف أستاذ بعقد، ويجري حاليا الاستعداد لتوظيف أطر الدعم التربوي والإداري بواسطة عقد.

وفي آخر رده، شدد السيد الكاتب العام على أهمية ودور اعتماد التعبئة والشراكة، لكون الرؤية لاتهم الوزارة فقط، بل هي التزام اجتماعي وجماعي يهم الجميع. وأن الرؤية تعطي الأمل لمستقبل البلاد وناشئتها، وأننا لن نحقق النتائج إذا لم يتحمل كل جانب مسؤوليته.

المجلس الإداري للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة سوس ماسة

احتضن مقر ولاية سوس ماسة يوم الجمعة 27 مارس 2017 الدورة الأولى للمجلس الإداري لأكاديمية جهة سوس ماسة، ترأسها مدير الشؤون العامة والميزانية والممتلكات نيابة عن السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني.

واستعرض المدير المكلف بإدارة الأكاديمية المنجزات التي تحققت بالجهة مدعمة بالأرقام

وموطنة حسب المشاريع المندمجة، حيث عملت الأكاديمية على تعزيز العرض التربوي بدعم بنيات المؤسسات في مختلف الأسلاك من بناء وإصلاح وترميم، وتعزيز خدمات الدعم الاجتماعي بالجهة، وتلك الموجهة إلى الفئات ذات الاحتياجات الخاصة فضلا عن دعم برامج التربية غير النظامية.

وانخرطت الأكاديمية أيضا في الأوراش التربوية التي أطلقتها الوزارة سواء فيما يخص تحسين المنهاج الدراسي للسنوات الأربع الأولى من التعليم الابتدائي وتحسين منهاج التربية الإسلامية بالأسلاك التعليمية الثلاثة وتطوير تعليم اللغات، ومسالك البكالوريا الدولية، ومسار اكتشاف المهن والمسار المهني بالإعدادي والبكالوريا المهنية، فضلا عن تعزيز قدرات الأطر التربوية من خلال المصاحبة والتكوين عبر الممارسة بالإضافة إلى تطوير العمل التربوي بالمؤسسات التعليمية من خلال مؤسسات التفتح للغات والأنشطة الثقافية والفنية والمراكز الرياضية.

كما تم العمل على تحسين التدبير المندمج للموارد البشرية، فيما تم إيلاء عناية خاصة بالتواصل وتعبئة الفاعلين والشركاء، فضلا عن مهننة المنظومات المعلوماتية التدبيرية.

إثر ذلك، تم بسط مشروع برنامج العمل برسم سنة 2017 حسب المجالات الناظمة للمشاريع المندمجة. ففي المجال الأول وبميزانية تقدر ب 697.931.730,83 مليون درهم برمجت الأكاديمية، وفق نهج نسقي يأخذ بعين الاعتبار التفاوتات المجالية بين أقاليم الجهة والموارد المتاحة، بناء وتأهيل عدد من المؤسسات التعليمية وتعزيز تجهيزاتها والصيانة الوقائية لها، فضلا عن تعزيز خدمات الدعم الاجتماعي مع تحسين نظام تدبيره وتجويد خدماته. وفي إطار تشاركي، سيتعزز أيضا التمييز الإيجابي لذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تهيئة الفضاءات وتقوية القدرات للأطر الإدارية والتربوية.

وسيحظى التعليم الاستدراكي بأهمية خاصة من خلال تطوير عمليات الاستهداف والاستقطاب والتوجيه والإدماج وتوسيع برنامج «مدرسة الفرصة الثانية»، مع إحداث وتعميم مراكز الفرصة الثانية-الجيل الجديد على مستوى المديريات الإقليمية.

وارتكز برنامج العمل الخاص بالمجال الثاني لسنة 2017، وبميزانية تقدر ب 24.464.342,50 درهما، على توسيع تجربة المنهاج المنقح للسنوات الأربع لتشمل نصف المؤسسات التعليمية بالجهة، فضلا عن دعم قدرات المدرسين في اللغات وتنمية المهارات القرائية للتلاميذ. هذا بالإضافة إلى توسيع العرض للمسالك الدولية للبكالوريا الدولية بالجهة مع إنجاز تقييم مرحلي لها، وتعزيز مسار اكتشاف المهن والمسار المهني بالإعدادي والثانوي والانفتاح الفاعل على النسيج المقاولاتي بالجهة وتطوير منظومة التوجيه المهني والإعلام والتوجيه مع التركيز على الجانب التواصلي لفائدة التلاميذ والآباء والمقاولات على حد سواء. ونظرا لما لتكوين الأطر من أثر بالغ في تطوير المنظومة فقد تم إيلاء عناية خاصة بهذا المجال سواء بتطوير آليات التكوين بالمصاحبة والتكوين الإرشادي، وستعد الأكاديمية مخططا جهويا ومخططات إقليمية من أجل الارتقاء بالتعليم الأولي وتوسيع العرض التربوي بتجهيز أقسام محدثة جديدة بالمناطق ذات العجز، بالإضافة إلى دعم شبكة مراكز موارد التعليم الأولي.

أما برنامج العمل المميزن الخاص بالمجال الثالث، فقد خصصت له الأكاديمية ميزانية تقدر ب 47.697.926,67 درهما يهم أساسا كل العمليات المرتبطة بتعزيز التواصل وتعبئة الشركاء، فضلا عن الارتقاء بتأهيل الموارد البشرية وتطوير الحكامة الإدارية واستكمال تقوية نظام المعلومات والارتقاء بتدبير المؤسسات التعليمية.

وخلصت مداولات لجان المجلس الإداري الثلاثة إلى مجموعة من التوصيات، عكست انشغالات المتدخلين واهتمامهم بالشأن التربوي بالجهة. حيث تمت التوصية بالأساس بمراعاة التقائية برامج الأكاديمية مع البرامج التي تشرف عليها الجماعات المحلية والقطاعات الحكومية ذات الصلة بالجانب التربوي والتعليمي، مع ضرورة إيلاء عناية خاصة بفضاءات المؤسسات التعليمية والصيانة الوقائية لها والتسريع بمعالجة مشكل البناء المفكك والمرافق الصحية.

واهتم المتدخلون أيضا بالدعم الاجتماعي بأقاليم الجهة والتي تعاني فوارق مجالية كبيرة بالإلحاح على إعمال التمييز الإيجابي في معالجتها وفق مقاربة تروم تحسين مؤشرات الاستهداف، مع ضرورة مساهمة الشركاء في تجويد الخدمات المقدمة للتلاميذ، فضلا عن تحسين ظروف إيواء تلاميذ الداخليات وتجهيزاتها وتحسين فاعليتها مع التحكم الجيد في نفقات الاطعام المدرسي.

ولم يفت اللجان الإحاطة بالجوانب المتعلقة بالحكامة المالية خاصة فيما تعلق بتدبير الموارد البشرية، حيث تم التأكيد على ضرورة الاستجابة للحاجات من الأطر الإدارية وأطر المراقبة التربوية، مع التسريع باستكمال إرساء الهيكلة التنظيمية للأكاديمية والمديريات الإقليمية التابعة لها، والسعي قدما في نهج اللاتركيز دعما لاستقلالية المؤسسات التعليمية وتحسين أدائها والرفع من مردوديتها.

كما تمت التوصية أيضا بإرساء خطة لمسار اكتشاف المهن لفائدة التلاميذ وتكوين أساتذة الابتدائي في هذا المجال وتثمين وتطوير المهن المقاولاتية، فضلا عن فتح المجال للبكالوريا المهنية والمسارات المهنية في التعليم الخصوصي، وكذا المسارات المهنية في السلك الاعدادي الخصوصي، بالإضافة إلى دمج التكوين المهني في منظومة مسار وربط الجسور مع مؤسسات التعليم الجامعي.

واستحسن أعضاء المجلس الإداري الدينامية التي أطلقتها الوزارة من خلال المشاريع المندمجة والهندسة والبرمجة المعتمدة لأجرأتها، وتناولت المداخلات إشكالات تدبير الدخول المدرسي من اكتظاظ ونقص في الموارد البشرية، فضلا عن بعض الظواهر التي تؤثر على جودة المدرسة بالجهة من هدر مدرسي خاصة بالنسبة للفتاة بالوسط القروي، وعنف بالوسط المدرسي.

وقد أبرزت مداخلات أعضاء المجلس أثر الدعم الاجتماعي ودوره الهام في تحسين مؤشرات التمدرس بالجهة، مؤكدين على الدور المحوري الذي يجب أن تلعبه الجماعات الترابية في دعم الجهود التي تقوم بها الأكاديمية وبالأخص في معالجة الإشكالات المطروحة كالبناء المفكك والمرافق الصحية بالمؤسسات التعليمية. داعين أيضا إلى ترشيد الموارد المالية المتوفرة والتفكير في نظام للتحفيز للأطر العاملة بالمناطق الصعبة، مع ربط جسور التعاون والشراكة بين مؤسسات التعليم الخصوصي والمؤسسات التعليمية العمومية.

وقد أوضح رئيس الدورة في معرض رده حول ملاحظات واقتراحات أعضاء المجلس، أن إنجاح الإصلاح لا يتأتى إلا بتظافر جهود الجميع، في أفق صدور القانون الإطار الذي ينتظر أن يأتي بإجابات أساسية للإشكالات المطروحة ويؤسس للتعاقد المنظور بين جميع المتدخلين، منوها بالدفعة القوية التي أتى بها الجواب المؤسساتي القاضي بتوظيف المتعاقدين في الاستجابة للحاجيات الملحة للقطاع من الموارد البشرية، والدور الريادي الذي لعبته الأكاديميات في تدبير عملية التوظيف والتكوين، مشددا على ضرورة استحضار مستلزمات النجاح المدرجة في خارطة الطريق وتسريع ومهننة إنجازية العمليات التدبيرية للمشاريع المندمجة.

المجلس الإداري للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الدار البيضاء سطات

انعقد بمقر الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الدار البيضاء ـ سطات، يوم 24 مارس 2017، المجلس الإداري للأكاديمية برسم سنة 2017، ترأسه السيد عبد الحق الحياني، مدير الاستراتيجية والإحصاء والتخطيط، نيابة عن وزير التربية الوطنية والتكوين المهني.

وخصصت أشغال المجلس لعرض الحصيلة السنوية برسم 2016، ومناقشة برنامج العمل المميزن الخاص بسنة 2017، حيث استهلت بكلمة للسيد الوزير، تلاها بالنيابة عنه مدير الاستراتيجية والإحصاء والتخطيط، وعرض حول الخطوط العريضة لخارطة الطريق المعتمدة من أجل تنزيل مشاريع الرؤية الاستراتيجية 2015 ـ 2030.

كما استمع أعضاء المجلس الإداري إلى عرض مفصل قدمه السيد محمادين اسماعيلي، مدير الأكاديمية، حول حصيلة السنة المالية برسم سنة 2016، أبرز فيه جملة من المؤشرات التي تم تحقيقها على صعيد الجهة، والتي تؤكد مدى التطور الحاصل في الإنجاز وفي تنفيذ المشاريع المندمجة، خاصة في مجال تأهيل المؤسسات التعليمية والارتقاء بجودة خدماتها من خلال الإحداثات الجديدة أو مشاريع الإصلاح والترميم ومحاربة البناء المفكك.

كما أبرز العرض بعض المعطيات الأخرى المرتبطة بالحصيلة الأولية للمنجزات في مجال الدعم الاجتماعي والارتقاء بالتعليم الأولي وتسريع وتيرة تعميمه، والتي جاءت في مجملها إيجابية وتراعي الخصوصيات الديموغرافية والمجالية للجهة.

وقدم السيد المدير، في نفس السياق، برنامج عمل الأكاديمية موزع على المجالات الثلاث ممثلة في الإنصاف وتكافؤ الفرص، والارتقاء بجودة التربية والتكوين، ثم الحكامة والتعبئة. وقد حدد البرنامج على مستوى تطوير وتنويع العرض المدرسي إحداثات تشمل 14 مؤسسة 7 منها في الابتدائي، و5 في الثانوي الإعدادي، و2 في الثانوي التأهيلي، بمعدل 21% في الوسط الحضري و79% في الوسط القروي، كما شمل توسيع حوالي 140 مؤسسة تعليمية بمعدل 26% في الوسط الحضري، و74% في الوسط القروي.

أما على مستوى مشروع التأهيل المندمج لمؤسسات التربية والتكوين فمن المنتظر أن تباشر الأكاديمية تأهيل وإصلاح نحو 79 مؤسسة وتعويض 284 حجرة من المفكك إلى الصلب وربط 105 مؤسسة بالكهرباء و110 بالماء الصالح للشرب و19 بشبكة التطهير.

وتضمن البرنامج في إطار المشاريع المندمجة المدرجة في المجال الثاني المتعلق بالارتقاء بجودة التربية والتكوين، تدابير تشمل عقد لقاءات دورية مع هيئة التأطير والمراقبة التربوية، وتكوين الأساتذة في البيداغوجيات الجديدة المعتمدة في المنهاج المنقح، كما سطر في مجال دعم التمكن من اللغات عمليات تستهدف الرفع من عدد المؤسسات المحتضنة للمسالك الدولية للبكالوريا المغربية.

وتمحور برنامج عمل الأكاديمية المزمع تنزيله بالنسبة لمشاريع المجال الثالث، حول الحكامة والتعبئة الارتقاء بتدبير الموارد البشرية من خلال تفويض الاختصاصات التدبيرية للمديريات الإقليمية وتجويد المنظومة الحالية المعتمدة للحركات وإعادة الانتشار، بالإضافة إلى تطوير الحكامة ومأسسة التعاقد، عبر تفعيل دليل المساطر الخاص بالشؤون الإدارية والمالية المقترح من الإدارة المركزية، وتقوية القدرات التدبيرية لمختلف المدبرين بالمؤسسات التعليمية في مجالات التدبير والتسيير والحكامة الإدارية.

واعتبارا لما يستلزمه التنزيل الأمثل للمشاريع المندمجة للرؤية الاستراتيجية من تعبئة وتواصل وانخراط لكافة مكونات المجتمع عموما وللمتدخلين والفاعلين التربويين بالجهة تم تسطير مجموعة من التدابير من شأنها تعزيز وتوسيع قاعدة محتضني المدرسة المغربية وشركائها، وقد حدد برنامج العمل في هذا الصدد عمليات ولقاءات تواصلية تهدف إلى ترسيخ آليات المواكبة والتقييم للإصلاح، في حين التزم برنامج العمل، كمدخل لتقوية نظام المعلومات للتربية والتكوين على صعيد الجهة، بتوفير كل الظروف الملائمة لاستغلال المنظومات المعلوماتية.

عقب ذلك تلا ممثلو اللجان الفرعية الدائمة للمجلس، تقارير وتوصيات هذه اللجان حيث دعت لجنة الموارد البشرية، إلى ضرورة إخضاع الأساتذة المتعاقدين مستقبلا للتكوين قصد تمكينهم من القدرات الضرورية للاضطلاع بمهام التدريس، كما دعت إلى تحفيز الموارد البشرية، وإغناء التكوين المستمر وتفعيل اتفاقيات الشراكة المبرمة بين الأكاديمية وبعض المؤسسات العليا بغرض الاستفادة منها في هذا المجال.

فيما شملت توصيات اللجنة المكلفة بتطوير العرض التربوي، دعوة إلى بذل مجهود أكبر لتمكين الجميع من الاستفادة من التعليم الأولي، والعمل على تنظيم هذا القطاع، وضرورة إعادة إدماج المنقطعين عن الدراسة عن طريق توجيههم إلى التكوين المهني.

وخلصت اللجنة الثالثة المكلفة بالمالية والشؤون الاقتصادية، في توصياتها إلى ضرورة التنسيق بين جميع المتدخلين والشركاء في ما يخص تهييئ الميزانية وتفعيل مبدأ الالتقائية في تنفيذ البرامج والمشاريع، كما دعت إلى العمل على توفير خدمات الإيواء والإطعام والنقل المدرسي في وقتها مع بداية الموسم الدراسي.

وتفاعلا مع مضامين العرض، في ملامسته بشكل شمولي لكل القضايا التربوية المطروحة بالجهة، انصبت مداخلات أعضاء المجلس على تثمين المجهودات المبذولة مع الإلحاح على بعض الجوانب التي رأى المتدخلون أنها ذات خصوصية وأولوية بحيث تحتاج إلى تدخل آني لمعالجتها كموضوع التعليم الأولي، وإشكالية الخصاص الحاصل في الموارد البشرية أو مشكل الاكتظاظ داخل الأقسام، بالإضافة إلى استحضار البعد التواصلي في العلاقة بين الأكاديمية والمجالس المنتخبة، والحرص على نوع من الالتقائية في بلورة المخططات التنموية الجهوية والجماعية.

وقد عقب رئيس الجلسة على بعض النقط ذات الطابع الوطني، الذي يهم المنظومة ككل، مشيرا أن الوزارة مقبلة على تعزيز مواردها البشرية من خلال دفعة جديدة للتوظيف بالتعاقد ستمكن الجهات من سد الخصاص الحاصل بسبب التقاعد النسبي أو التقاعد بحد السن، كما عرج السيد المدير في جوابه على الملاحظات المتعلقة بالتواصل مبرزا الأهمية التي أصبحت توليها الوزارة لمجال التواصل ومؤكدا على الدور الحيوي الذي يلعبه الاتصال الناجع في ربط وتشبيك العلاقة مع الشركاء والمتدخلين وإرساء دعائم تعاون مبني على الديمومة والاستمرار.

بدوره توقف مدير الأكاديمية عند بعض الملاحظات ذات الخصوصية الجهوية التي طرحها المتدخلون مشددا على أن الأكاديمية بالرغم من الإكراهات الميزانياتية والتحديات المسجلة على مستوى البنيات، تعمل كل ما في وسعها للاستجابة لهذه الحاجيات بشكل تدريجي ووفق أولويات محددة وبمقاربات تشاركية يساهم فيها جميع المتدخلين.

تميزت أشغال المجلس الإداري بنقاش إيجابي وبناء بين مختلف مكونات المجلس أثمر آراء ومقترحات تم تسجيلها وأخذها بعين الاعتبار من طرف مدير الأكاديمية والمديرين الإقليميين بالجهة.

وتجدر الإشارة إلى أن ميزانية الاستثمار الخاصة بالجهة ستبلغ حوالي 459902000.00 درهما بينما ستبلغ ميزانية الاستغلال حوالي 358932000.00 درهما بمبلغ إجمالي مقداره 818834000.00 درهما.

المجلس الإداري للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة بني ملال خنيفرة

انعقد المجلس الإداري للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين جهة بني ملال خنيفرة، برسم السنة 2017 يوم الجمعة 24 مارس 2017 وترأس أشغاله السيد خالد برجاوي، الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، بحضور أعضاء المجلس الإداري.

ففيما يخص حصيلة المجال الأول، المتعلق بالإنصاف وتكافؤ الفرص، تميزت حصيلة عمل الأكاديمية بفتح ثلاث مدارس جماعاتية جديدة وخمسة عشر داخلية جديدة وثلاث ثانويات إعدادية وتجهيز المؤسسات الجديدة بالتجهيزات المدرسية اللازمة، كما عرفت الحصيلة استفادة 48 265 ألف تلميذ من برنامج تيسير و7994 من المنح الدراسية وتوسيع قاعدة المستفيدين من الإطعام المدرسي بالتعليم الابتدائي. كما تميزت الحصيلة بتنظيم قافلة التعبئة الاجتماعية لاسترجاع الأطفال المنقطعين عن الدراسة وإرجاع ما يقارب 2100 تلميذا وإرساء مراكز «الفرصة الثانية الجيل الجديد» كما تميزت بإدماج أطفال التربية غير النظامية الناجحين في امتحانات الإدماج المدرسي أو الشهادة الابتدائية.

وفيما يتعلق بالمجال الثاني، الارتقاء بجودة التربية والتكوين، فقد تميزت حصيلة الأكاديمية في هذا المجال بتوسيع المسالك الدولية للباكلوريا المغربية خيار فرنسية بفتح 45 قسما بالجذوع المشتركة العلمية بالمديريات الإقليمية الخمس بالجهة موزعة على 23 ثانوية تأهيلية عمومية و10 مؤسسات تعليمية خصوصية. بالإضافة إلى فتح الباكلوريا المهنية(35 قسما ب 18 مؤسسة تأهيلية بالجهة) وتنويع العرض التكويني بإحداث مسارات مهنية جديدة وتنظيم حملات تحسيسية لإعادة التوجيه للمسارات المهنية.

كما عرفت عتبات الانتقال تحسنا ملموسا خلال الموسم الدراسي الماضي، وتنظيم لقاءات تنسيقية مع مديري المؤسسات التعليمية والمفتشين حول سبل تنزيل التدبير الخاص بتحسين عتبة الانتقال في جميع المديريات الإقليمية التابعة للجهة.

وتميزت حصيلة الأكاديمية أيضا قيادتها لمشروع تنمية مهارات القراءة بالعربية عبر تكوين فريق من الخبراء حيث وضعت خبرتهم رهن إشارة باقي الأكاديميات من أجل تنزيل هذا المشروع على المستوى الوطني.

أما المجال الثالث، الحكامة والتعبئة، فأشار السيد المدير إلى الحصيلة المتعلقة بتطوير الحكامة ومأسسة التعاقد، بحيث استعرض مختلف التدابير التي اتخذتها الأكاديمية للارتقاء بالحكامة الإدارية وذلك من خلال إقرار الهيكلة الجديدة للأكاديمية وتنظيم لقاءات جهوية وإقليمية مع جميع الموظفين لاطلاعهم على مستجدات المنظومة التربوية والمهام المنتظرة من أجل رفع التحديات ومواجهة الصعوبات.

ولم يقتصر عرض السيد مدير الأكاديمية على عرض الحصيلة الأولية لتنزيل مشاريع الرؤية الاستراتيجية، بل تناول عرضه أيضا العمليات المبرمجة ذات الأولية، والتي تأخذ بعين الاعتبار الخصاص الذي تعرفه الجهة وحجم انتظارات ساكنتها.

وهكذا وفي إطار برنامج العمل المميزن برسم السنة المالية 2017، برمجت الأكاديمية في مجال الإنصاف وتكافؤ الفرص عددا مهما من العمليات نذكر منها على سبيل المثال، تطوير العرض المدرسي بإحداث أربع مدارس جماعاتية ومدرستين مستقلتين وثلاث إعداديات بداخلية وثلاث إعداديات بدون داخلية. وبناء ثلاث داخليات في إطار الشراكة مع مجلس الجهة.

كما ستعمل على دعم التمدرس بالأوساط القروية وذلك بالعمل على تعزيز وتوسيع المبادرة الملكية مليون محفظة وتخصيص اعتمادات مالية لتسيير الداخليات والمطاعم والخدمات واقتناء حافلات للنقل المدرسي. كما ستنظم قوافل لتشجيع التمدرس خاصة لدى الفتيات بالوسط القروي والمناطق النائية.

وباعتبار تطوير النموذج البيداغوجي الحلقة الأساسية في مشروع الإصلاح، فقد أولته الأكاديمية الأهمية في برنامج عملها، من خلال توسيع مؤسسات تجريب المنهاج المنقح وتنظيم تكوينات حوله. وتقوية وضع اللغات وتثمينها وتحسين تدريسها وتنمية تدريس اللغات الأجنبية وذلك بتنظيم دورات تكوينية للأساتذة، وتنمية مسار التعليم المهني من خلال تنظيم دورة تكوينية لرؤساء المؤسسات الإعدادية وأطر التوجيه التربوي حول المسار المهني الإعدادي.

وفي إطار تقوية نظام المعلومات للتربية والتكوين برمجت الأكاديمية العمليات المرتبطة بتنزيل المنظومة المعلوماتية الخاصة بتنزيل المشاريع المندمجة واستكمال تجهيز الإدارات التربوية بالمعدات المعلوماتية وتجديد العتاد الديداكتيكي.

كما قدم مدير الأكاديمية في عرضه مشروع ميزانيتي الاستغلال والاستثمار برسم السنة المالية 2017 حسب المشاريع المندمجة حيث بلغ مجموع الميزانية حسب مجالات تدخل المشاريع المندمجة برسم مشروع ميزانية 2017 579188000.00 درهما.

وسجلت أهم التوصيات ضرورة استكمال تركيبة المجلس الإداري للأكاديمية من خلال تجديد عضوية ممثلي هيئة التدريس والأطر الإدارية والتقنية، وتمكين الأكاديمية من صيغ قانونية تمكنها من استثمار العقارات غير المستعملة قصد تنمية مواردها, ودعم الأكاديمية بالموارد البشرية الكافية والمؤهلة في مجال التدبير المالي.

وتفاعلا مع العرضين المقدمين، ثمن أعضاء المجلس الإداري المقاربة التشاركية التي تنهجها الأكاديمية في تدبير قضايا المنظومة التربوية بالجهة وانفتاحها على كافة المتدخلين، مستحضرين المجهودات المبذولة من أجل تدارك الخصاص الذي تعرفه الجهة في الموارد البشرية والبنيات التحتية.

وانصبت مداخلات أعضاء المجلس الإداري على ضرورة القيام بتمييز ايجابي لفائدة المناطق الجبلية والقروية وإرساء مبدأ تكافؤ الفرص، وتأهيل المؤسسات التعليمية والقضاء على البناء المفكك وتطوير برنامج الدعم الاجتماعي وتعميمه والرفع من عدد المدارس الجماعاتية والزيادة في العرض المدرسي من أجل حل معضلة الاكتظاظ.

كما أكدوا على ضرورة توسيع قاعدة المستفيدين من برنامج «تيسير» والزيادة من قيمة المنحة المخصصة له، مع إدراج الجماعات الترابية النائية في هذا البرنامج للحد من الهدر المدرسي، وتغطية المؤسسات التعليمية بالجهة بشبكات الأنترنيت من أجل تسهيل الولوج لمختلف الخدمات التي تقدمها الأكاديمية للتلاميذ والآباء.

وشدد السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية في ختام أشغال المجلس الإداري، على أن منظور الوزارة لإصلاح التعليم والمتضمن في الرؤية الإستراتيجية والمشاريع المندمجة يقوم على إعطاء الأولوية للمناطق القروية والجبلية، والتي تعاني من خصاص في مواردها البشرية والمادية. مطمئنا أعضاء المجلس على أن الوزارة عازمة على تنزيل المشاريع المندمجة من أجل ترسيخ أسس المدرسة المغربية التي ننشدها جميعا.

وجدد السيد الوزير التأكيد على أن الوزارة ستعمل على تعزيز دور التكوين المهني في الجهة من خلال تخصيص اعتمادات مالية مهمة لهذا المجال، كما سيتم تنظيم حملات تحسيسية وتواصلية للتعريف بالمسارات المهنية، وتوسيع وتيرة تنزيلها، داعيا أعضاء المجلس إلى تظافر الجهود لتحقيق الأهداف التي تشتغل عليها الوزارة، مؤكدا على دور الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين كشركاء أساسيين في النهوض بقضايا القطاع بالجهة، اعتمادا على الاتفاقية النموذجية للشراكات التي أعدتها الوزارة لهذا الغرض.

المجلس الإداري للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة فاس مكناس

انعقد المجلس الإداري لجهة فاس مكناس يوم الجمعة 24 مارس 2017 برئاسة السيد الكاتب العام لقطاع التعليم المدرسي، نيابة عن السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، وذلك بمقر الثانوية التأهيلية القرويين بمدينة فاس، خصصت أشغاله لتقديم حصيلة الأكاديمية برسم السنة المالية 2016 في المجالات الثلاثة للمشاريع المندمجة وبرنامج عمل الأكاديمية والميزانية برسم سنة 2017 .

وقد تعززت حصيلة الأكاديمية لسنة 2016 بمؤشرات رقمية ونوعية، كان أبرزها ارتفاع عدد مؤسسات إدماج الأطفال ذوي إعاقة، وتأمين التمدرس الإستدراكي بنسبة 85 في المائة للبافعين المستفيدين من برنامج «الفرصة الثانية الجيل الجديد»، وكذا توفير الوسائل الميسرة للتمدرس ومحاربة الهدر المدرسي والانقطاع المبكر من خلال برامج الدعم الاجتماعي، وابتكار أساليب وطرق جديدة للتكوين المستمر في إطار التنمية المهنية للعاملين وتأهيل وتقوية قدرات الأساتذة المصاحبين، وكذا تفعيل مسطحات للتكوين عن بعد، كما حققت الجهة الرتبة الأولى وطنيا في كرة القدم بتمثيلها للمغرب في منافسات كأس ج بقطر ، فضلا عن عدة مكتسبات أهمها بلوغ نسبة نجاح التلاميذ في المسالك الدولية للبكالوريا المغربية 100 في المائة ، وارتفاع نسبة تمدرس الأطفال 4 و5 سنوات بنسبة 51 في المائة.

أما على مستوى مجال الإرتقاء بالجودة في مجال التربية والتكوين ، فقد تم تطوير كفايات التدريس لدى أساتذة اللغة الفرنسية والمواد العلمية لدى العاملين بالمسالك الدولية للبكالوريا المغربية في إطار التعاون مع المعهد الفرنسي بفاس، حيث حققت هذه العملية نسبة نجاح بلغت 100 في المائة. أما في مجال الحكامة والتعبئة فتم التفعيل الأمثل للجهوية والتنزيل السلس لها من خلال ممارسة المديريات الإقليمية للاختصاصات المفوضة لها في مختلف المجالات واستكمال تشكيل المجلس الإداري، وتوظيف 1396 أستاذا بموجب عقود.

وبخصوص مشروعي برنامج العمل والميزانية برسم السنة المالية 2017، فإن إدارة الأكاديمية ستواصل عقلنة الموارد المتوفرة وتكريس أسس الحكامة الجيدة للمنظومة، ولهذه الغاية رصدت لميزانية الاستثمار 440464000.00 موزعة بين المشاريع المندمجة بحصة 322663000.00 وبين حصة أوراش البناء والتثبيت 99892.26، وحصة المقرات الإدارية بمبلغ 17908.58074، في حين رصدت لميزانية الإستغلال372227000.00، موزعة بين 184094780.41 للمشاريع المندمجة و85694500.00 للعناية بالفضاء المدرسي.

وثمنت جميع مداخلات أعضاء المجلس الإداري إرساء وتوطين المشاريع المندمجة، وانعكاسها الإيجابي على النتائج الدراسية، من ذلك تجربة المسالك الدولية للبكالوريا المغربية مطالبة بتوسيعها لتستجيب للطلبات لمتزايدة للآباء، وإيلاء العناية لقضايا أخرى، كالخصاص والاكتظاظ والنقل المدرسي وتعويض البناء المفكك، مع التأكيد على ضرورة مواصلة العمل عبر برمجة لقاءات وندوات تتغيا تعبئة كل الفاعلين لضمان انخراط الجميع في تنزيل المشاريع الإصلاحية، كما أشادت المداخلات بالمنهجية الإيجابية التي تباشرها وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني في تنزيل مخططها الإصلاحي عبر مقاربة حديثة تقوم على اعتماد مشاريع استراتيجية مندمجة في إطار رؤية استراتيجية دقيقة، معبرين عن اعتزازهم بعمل ومنهج الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة فاس – مكناس في تنزيل مضامين المشاريع المندمجة، وكذا بالتملك المتميز لها.

ومن بين التوصيات التي تم رفعها خلال المجلس الإداري، الرفع من الميزانية المرصودة للأكاديمية وتقوية الدمج بين قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني وتوحيد تواريخ العطل المدرسية، والإسراع بإخراج النصوص القانونية لتدبير المدارس الجماعاتية والتفتح الفني والأدبي ، كما تضمنت هذه التوصيات برمجة مشروع المركبات التربوية المندمجة لحل مشكل التمدرس عند الفئة العمرية 15-06 بالتنسيق مع قطاع التكوين المهني والجماعات الترابية والمجالس المنتخبة، والرفع من منحة الإطعام المدرسي، وكذا إصدار دفتر التحملات الخاص بالمدارس الشريكة، ومساعدة القطاع الخاص لتكوين الأساتذة والمعلمين الراغبين في الممارسة والعمل بالقطاع الخاص عبر مراكز عمومية وخصوصية، فضلا عن ضرورة إعادة النظر في منهجية التكوين الحالية الخاصة ببرنامج أكاديمية التدريس.

وتعقيبا على كل المداخلات شدد السيد رئيس المجلس الإداري على أن خطاب الأزمة لا يخدم المدرسة المغربية، مستحضرا المكتسبات الكبيرة التي تحققها المدرسة المغربية، وأحاط الحاضرين بمؤشرات ومعطيات مالية تهم قطاع التربية والتكوين بهدف التأكيد على ضرورة ولزوم الانخراط الجماعي والتشاركي، لتحقيق طفرة تربوية وتنموية شاملة، بالعمل على إنجاح الإصلاح بوضع المدرسة في صدارة الانشغالات، مشددا على أن المنظومة التربوية شأن جهوي بامتياز، حاثا الجميع على بذل المزيد من الجهود وتحمل جميع المهام التي تخرج عن نطاق وظيفة المنظومة وتمكينها من التفرغ لمهامها التربوية والبيداغوجية.

من جهته، اوضح السيد مدير الأكاديمية بخصوص بعض المداخلات التي تناولت إشكالية النقل المدرسي أن جميع العمالات اتخذت الإجراءات اللازمة، حيث تم توفير 13 حافلة سيتم توزيعها على 15 مؤسسة تعليمية، مؤكدا على أن هناك جهودا تبذل على صعيد الأقاليم من أجل توفير النقل المدرسي ، فضلا عن الصفقة المبرمة مع مجلس الجهة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وبخصوص النظافة والحراسة والأمن فهي مرتبطة بالميزانية وسيتم الاشتغال مع بعض الجهات من أجل تفويت هذه الخدمات إلى الجماعات الترابية، مع التأكيد على دور مجالس التدبير والسلطات والمنتخبين ورؤساء الجماعات في توفير الحراسة والأمن للمؤسسات التعليمية.

المجلس الإداري للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة درعة تافيلالت

انعقد المجلس الإداري للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين جهة درعة تافيلالت برسم السنة 2017 يوم الجمعة 28 مارس 2017 ترأس أشغاله السيد رشيد بن المختار،وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، بحضور أعضاء المجلس الإداري.

وقدم مدير الأكاديمية عرضا مفصلا تناول فيه حصيلة سنة 2016 ؛ ففي مجال الانصاف وتكافؤ الفرص، قامت الأكاديمية بإحداث عدد من مؤسسات التعليم الابتدائي وتوسيع أخرى، وإحداث مؤسسات التعليم الثانوي الاعدادي وبناء أربع

داخليات، كما عملت على دعم التمدرس بالأوساط القروية والشبه الحضرية والمناطق ذات الخصاص وذلك بتمكين 124668 من تلامذة التعليم الابتدائي من الاستفادة من الاطعام المدرسي، و7162 من الثانوي الاعدادي.

وحتى تتمكن الأكاديمية من تأمين التمدرس الاستدراكي والرفع من نجاعة التربية غير النظامية، قامت بإرساء مركز الفرصة الثانية الجيل الجديد وإدماج 399 طفلا في التعليم النظامي، كما عملت على تنظيم قافلة لمحاربة الهدر المدرسي.

وبرمجت الأكاديمية في إطار تأمين التمدرس الاستدراكي والرفع من نجاعة التربية غير النظامية، التأطير الميداني لأقسام الفرصة الثانية وتعميم آليات الاستهداف والاستقطاب على جميع المؤسسات التعليمية مع استدراك تمدرس جميع الفئات غير المدرسة والمتراوحة أعمارها بين 8 و16 سنة.

وبخصوص مجال الارتقاء بجودة التربية والتكوين، تمكنت الأكاديمية في هذا المشروع، من تجريب المنهاج المنقح في عدد من المؤسسات التعليمية وإنتاج نماذج من الجذاذات واستعمالات الزمن، ومن أجل التأطير الفعال لهذه العملية تم تنظيم دروس تجريبية ولقاءات تأطيرية.

وفي إطار إرساء المسالك الدولية للباكلوريا المغربية، قامت الأكاديمية بفتح 60 قسما وانتقاء الأساتذة المكلفين بالتدريس في هذه المسالك. كما عملت على ارساء مسار اكتشاف المهن في 24 مؤسسة للتجريب وفتح المسارات المهنية بالتعليم الثانوي الاعدادي وإحداث أقسام التكوين المهني بالسلك التأهيلي.

وفي إطار المجهودات التي تبذلها الأكاديمية بهدف تفعيل الحكامة والتعبئة قامت بالعمل على الارتقاء بتدبير الموارد البشرية وتطوير الحكامة ومأسسة التعاقد، من خلال إرساء الهياكل التنظيمية والادارية، وتعزيز الكفايات التدبيرية لرؤساء المؤسسات التعليمية، وإرساء ميثاق المسؤولية وتحديد الحاجيات من الموارد البشرية المزاولة لمهام التدريس.

برمجت الأكاديمية لتجاوز الخصاص على مستوى الجهة إحداث الداخليات والمطاعم المدرسية وتوفير النقل المدرسي، من أجل المساهمة في تحسين تعلمات التلاميذ وعلى التقليص من الهدر المدرسي. كما أنها قامت في إطار تمكين الاطفال في وضعية إعاقة ووضعيات خاصة من التمدرس، بإبرام اتفاقيات شراكة مع الجمعيات الفاعلة في مجال الإعاقة، وتوزيع المرجعيات الوطنية حول حق تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة وتكييف المراقبة المستمرة والامتحانات الإشهادية مع وضعياتهم.

ودعما للمجهودات المبذولة لتأمين التمدرس الاستدراكي والرفع من نجاعة التربية غير النظامية، تمت برمجة عملية من الطفل إلى الطفل من أجل استقطاب الأطفال خارج المنظومة.

وبخصوص تطوير النموذج البيداغوجي وضعت الأكاديمية ضمن أولوياتها تفعيل المنهاج الدراسي المنقح بالتعليم الابتدائي والرفع من عدد التخصصات في المسار المهني بالثانوي الإعدادي والباكلوريا المهنية والزيادة في الأقسام الخاصة بالمسالك الدولية للباكلوريا المغربية.

كما تسعى الأكاديمية إلى الارتقاء بالعمل التربوي داخل المؤسسات التعليمية، من خلال تنظيم لقاءات تواصلية وحملات تحسيسية للوقاية من العنف بالوسط المدرسي في جماعات الممارسات المهنية والمؤسسات التعليمية بالجهة والقيام بعمل تشخيصي لوضعية أندية التربية على المواطنة وحقوق الانسان وتفعيل مجالس المؤسسات.

ومن أجل الرفع من عدد الأطفال المستفيدين من التعليم الاولي، ستقوم الأكاديمية بتنزيل الإطار القانوني والتنظيمي للتعليم الأولي وتطبيق استراتيجية الوزارة لتطويره وتنويع خدماته. كما ستقوم بعقد شراكات مع مجلس الجهة والجمعيات العاملة في هذا المجال.

وضمن برنامج عمل الأكاديمية في مجال الحكامة ومأسسة التعاقد استكمال إرساء الهياكل التنظيمية الادارية وتنظيم دورات تكوينية في الجوانب المؤسساتية والقانونية لفائدة موظفي الأكاديمية والمديريات الاقليمية.

وستبلغ الميزانية المخصصة للأكاديمية ما مجموعه 477244072.00 درهما، حيث خصص مبلغ 294954432.00 درهما لميزانية الاستثمار و182289640.00درهما لميزانية الإستغلال.

وتناول أعضاء المجلس في مداخلاتهم عددا من القضايا تهم الوضع التعليمي بالجهة، وهكذا دعوا إلى التعامل مع الجهة بتمييز إيجابي نظرا للخصاص الذي تعرفه سواء في بنياتها التحتية أو مواردها البشرية، داعين إلى سن سياسة تحفز أطر هيئة التدريس على الاستقرار في المنطقة بدل اعتبارها منطقة عبور. كما عبر المتدخلون عن استعدادهم لتنزيل الشراكات التي تجمعهم بالأكاديمية من أجل المساهمة في إيجاد الحلول المناسبة لهذه المشاكل.

ومن أجل جعل الجماعات المحلية شريكا فعليا للمؤسسات التعليمية، اقترح أعضاء المجلس الإداري قبول عضوية المجالس الجماعية في مجالس التدبير. كما اقترحوا تعميم برنامج «تيسير» على أبناء المنطقة، وزيادة الدعم للنقل المدرسي وبناء الداخليات والزيادة في أعداد التلاميذ المستفيدين من الإطعام المدرسي، وبناء المدارس الجماعاتية، باعتبارها عوامل مساعدة لتمكين التلاميذ من التمدرس في ظروف جيدة والحد من ظاهرة الهذر المدرسي.

في موضوع آخر، ذكر أعضاء المجلس ببعض المبادرات التي قامت بها المجالس المنتخبة، دعما للمجهودات التي تبذلها الوزارة بالجهة، منها المساهمة في اقتناء سيارات النقل المدرسي ودعم الجمعيات العاملة في مجال التعليم وتوقيع اتفاقيات شراكة معها وتخصيص عدد من المنح للتلاميذ.

والتزم أعضاء المجلس الإداري بوضع قضايا التعليم في مقدمة أولوياتهم بالجهة.

أكد السيد الوزير على أهمية هذه الدورة، باعتبارها الأولى التي تعقد في الجهة بعد التقسيم الجهوي الجديد، وكذا بالسياق العام الذي يتميز بمباشرة إصلاح عميق وشمولي لمنظومتنا التربوية.

وفي رده على استفسارات وملاحظات أعضاء المجلس أكد أن الوزارة وفي إطار سعيها إلى تجاوز الخصاص في الموارد البشرية الذي عرفه الموسم الدراسي الحالي قامت بتنظيم مباريات لتوظيف الأساتذة بموجب عقود، وخلافا لما يروج أكد السيد الوزير، أن الاساتذة المتعاقدين خضعوا للتكوين الذي يؤهلهم للقيام بمهامهم.

ودعا السيد الوزير إلى إبرام اتفاقيات شراكة وتعاون مع مجلس الجهة والمجالس الاقليمية والجماعات المنتخبة وجمعيات المجتمع المدني والفاعلين الاقتصاديين قصد إشراكها في تنمية التعليم بالعالم القروي وتأهيل وصيانة المؤسسات التعليمية والعمل على إحداث الداخليات وتوسيع الاطعام المدرسي. مؤكدا على أن الوزارة ستظل منفتحة على اقتراحات أعضاء المجلس الاداري.

ومساهمة في تفعيل دور جمعيات اباء وأولياء التلاميذ، اقترح السيد الوزير تشجيع الأمهات على تأسيس جمعيات خاصة بهن من أجل المساهمة في النهوض بالمؤسسات التعليمية، وتحسين تعلمات التلاميذ، وهو الاقتراح الذي نال استحسان اعضاء الجهة، الذين عبروا عن استعدادهم للمساهمة في تنزيل هذا الاقتراح على أرض الواقع.

المجلس الإداري للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الشرق

احتضنت الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الشرق، أشغال الدورة الأولى لمجلسها الإداري برسم سنة 2017، يوم الثلاثاء 28 مارس 2017، ترأسها نيابة عن السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، مدير المناهج.

وخصصت أشغال هذه الدورة لتقديم الحصيلة الأولية لتنزيل المشاريع المندمجة للرؤية الاستراتيجية لسنة 2016 على صعيد الأكاديمية، من طرف مدير الأكاديمية، وفق مجالات التدخل الثلاثة وهي : الإنصاف وتكافؤ الفرص والارتقاء بجودة التربية والتكوين والحكامة والتعبئة التي شملت الحصيلة الكمية لمختلف تدابير المشاريع المندمجة، على مستوى التوسيعات والإحداثات الهادفة إلى توسيع العرض التربوي، وتحسين المنهاج الدراسي للسنوات الأربع الأولى من التعليم الابتدائي، وإرساء المسالك الدولية للبكالوريا المغربية، وتعزيز الاندماج في سوق الشغل، من خلال الأقسام المحدثة بالثانوي الاعدادي والجذوع المشتركة، وتدبير المؤسسات التعليمية عبر التكوينات المنجزة لفائدة أطر الإدارة التربوية، وتوسيع دائرة المتدخلين في المنظومة بالجهة عبر توقيع العديد من اتفاقيات الشراكة جهويا ومحليا ودوليا.

كما قدم خلال هذه الدورة مشروع برنامج العمل المميزن لتنزيل مشاريع الرؤية الاستراتيجية لسنة 2017، وفق خطاطة موحدة، تتمثل في تحديد الأهداف الخاصة والتدابير والعمليات المندمجة وفترات الإنجاز والجهات المتدخلة والنتائج المنتظرة، ناهيك عن الكلفة المالية الاجمالية لكل مشروع على حدة. ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى عملية تجهيز المؤسسات التعليمية بالأثاث والعتاد المكتبي، والبناءات والتوسيعات بالأسلاك التعليمية الثلاث، والزيادة في أعداد المستفيدين من الدعم الاجتماعي، وتجديد النموذج البيداغوجي القائم المرتبط بتحسين المنهاج والتشجيع على القراءة والتقليص من اعداد الأقسام المشتركة، وتوسيع دائرة المؤسسات التعليمية المحتضنة للمسالك الدولية للبكالوريا المغربية.

هذا، وستبلغ الإعانة الإجمالية المخولة لأكاديمية جهة الشرق برسم السنة المالية 2017 ما مجموعه 517 مليونا و274 ألف درهم، منها 213 مليون و226 ألف درهم ميزانية الاستغلال، و304 مليون و048 ألف درهم ميزانية الاستثمار.

في ذات السياق، أوردت تقارير اللجن المنبثقة عن المجلس الإداري للأكاديمية مجموعة من التوصيات الدالة والهامة ، من شأن تفعيلها الارتقاء الكبير بالمنظومة التربوية بجهة الشرق، ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى أهمية تفعيل الشراكات لتمويل برامج عمل الأكاديمية، بغية تلبية الحاجيات المتعاظمة للمنظومة، ودعوة الجماعات الترابية إلى الرفع من مساهماتها وتدخلاتها، والرفع من تمثيلية جمعيات آباء وأولياء التلاميذ في المجالس الإدارية، والتصدي لظاهرة الساعات الإضافية، وتوفير الموارد البشرية الكافية إن على مستوى التدبير أو التدريس، والعمل على رفع الطاقة الاستيعابية في بعض مؤسسات التكوين المهني ذات التخصصات المطلوبة في سوق الشغل.

إلى ذلك، أكد أعضاء المجلس الإداري في تدخلاتهم على عدة قضايا تهم الشأن التربوي بالجهة، من قبيل النقل المدرسي، والأوعية العقارية المخصصة لإنجاز المؤسسات التعليمية والإجراءات المتخذة من طرف الأكاديمية لتسوية أوضاعها، والبناء المفكك، وتسريع وتيرة تعميم التعليم الأولي بجميع المؤسسات التعليمية، وسبل معالجة ظاهرة الهدر المدرسي، وتخصيص الاعتمادات الكافية لإنجاز بحوث تربوية تهم المردودية الداخلية للمنظومة بالجهة، والارتقاء بالجانب الصحي بالداخليات ودور الطالب والطالبة، والأمن بمحيط المؤسسات التعليمية، وإشراك التعليم المدرسي الخصوصي في كافة القضايا ذات الصلة بالمجال التربوي.

وخلال هذا الاجتماع، وفي سياق الرد على ما ورد من قضايا على لسان أعضاء المجلس، دعا مدير الأكاديمية ورئيس المجلس الإداري بالنيابة جميع الفاعلين والمتدخلين في الشأن التربوي بالجهة إلى دعم مختلف المشاريع المندمجة للرؤية الاستراتيجية التي انخرطت فيها الأكاديمية بدينامية كبيرة، والانكباب على معالجة كافة القضايا الملحة والمستعجلة التي تشغل بال جميع الفاعلين التربويين والإداريين بجهة الشرق.

المجلس الإداري للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة مراكش آسفي

ترأس السيد الكاتب العام لوزارة التربية الوطنية، نيابة عن السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، أشغال المجلس الإداري للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة مراكش آسفي، وذلك يوم الثلاثاء 28 مارس2017.

وكان اللقاء مناسبة تم فيها استعراض وضعية تنفيذ ميزانية الأكاديمية برسم سنة 2016 والحصيلة المرحلية لتنزيل المشاريع المندمجة على مستوى الأكاديمية ، ومشروع برنامج العمل الجهوي المميزن برسم سنة 2017.

كما شكل اللقاء مناسبة للنقاش وطرح مجمل القضايا والإكراهات التي تعوق سير العملية التعلمية التعليمية، والمتجسدة في البنية التحتية والتجهيزات والدعم الاجتماعي والتربوي، ومشكل الانقطاع الدراسي والخصاص والاكتظاظ وضم الأقسام المشتركة والبناء المفكك وتدبير الزمن المدرسي، وقضايا تهم التعليم الخصوصي وآفاق التعليم ما بعد البكالوريا. إلى جانب بعض القضايا التنظيمية المرتبطة بهيكلة المجلس الإداري، وهي نقاشات عكست في العموم تملك المتدخلين لروح المشاريع المندمجة للرؤية الاستراتيجية والاستعداد الكبير لبذل مجهودات إضافية، عبر برنامج جهوي يستحضر جميع مستلزمات التعبئة من أجل الارتقاء بالمدرسة المغربية، وذلك بعد وضوح رؤية الإصلاح من حيث التخطيط والتوطين والإنجاز.

وأسفر النقاش عن مجموعة من التوصيات، من بينها ضرورة دعم برامج تقوية المهارات والكفايات اللغوية والتواصلية للتلميذ لتسهيل اندماجه وتكييفه مع متطلبات التعليم ما بعد البكالوريا وفي سوق الشغل مع التركيز على خصوصية الجهة، وتعزيز التكوينات بين الجامعة والأكاديمية، بدءا من دراسة التكوينات وتحديد البرامج والمناهج إلى التأطير، وتدعيم التصور التعاقدي، ودعم الجاذبية لاستقطاب التلميذات والتلاميذ إلى الشعب العلمية والتقنية، و تمديد اتفاقية الشراكة ما بين الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة مراكش آسفي وقطاع التكوين المهني والرامية إلى تكوين 1260 شاب وشابة في أفق 2022 بالتدرج المهني، فضلا عن خلق خلية داخل الأكاديمية من أجل تتبع وإنجاز برنامج التدرج المهني.

كما تضمنت هذه التوصيات إنجاز بحوث مشتركة ذات الصلة بإشكالية التربية والتكوين مع الأخذ بعين الاعتبار البعد الترابي الجهوي، وكذا العمل على تطوير أساليب التعاون في مجال الإعلام والتوجيه ووضع وتتبع قاعدة معطيات مجالية لتتبع المنقطعين عن الدراسة، وضرورة القيام بتمييز إيجابي لفائدة المناطق الجبلية والقروية، والبحث عن موارد أخرى للأكاديمية وتعزيز الشراكات مع الجماعات الترابية وجمعيات المجتمع المدني، لوضع وتنفيذ استراتيجية جهوية للنهوض بالتعليم الأولي.

بدوره شدد السيد رئيس المجلس على أهمية الدور الذي يضطلع به التعليم الأولي مبرزا في هذا الصدد الأهمية التي أولته الرؤية الاستراتيجية ،مؤكدا أن مسؤولية الارتقاء به تقع على عاتق الدولة والأسرة مع الإشارة إلى أنه سيتم العمل على إدماجه في التعليم الإلزامي، معتبرا أن إطاره المرجعي شكل قفزة نوعية في مجال الارتقاء بهذا الصنف من التعليم.

وبخصوص ارتباط التعليم بحاجيات سوق الشغل الجهوية، فالوزارة يقول السيد الكاتب العام، تراهن على ربط الجسور ما بين التعليم المدرسي والجامعي والتكوين المهني والمقاولاتي، مثمنا الاقتراح القاضي بتشكيل لجنة جهوية لتدارس أسباب الانقطاع الدراسي، داعيا إلى ضرورة استغلال ورش الجهوية المتقدمة الذي سيعطي دفعة قوية للمنظومة التربوية والتنمية ا لمجتمعية .

من جهته، قدم السيد مدير الأكاديمية توضيحات بخصوص مشكل البناء المفكك،حيث تم تعويض أزيد من 300 حجرة، وبخصوص ظاهرة الأقسام المشتركة، فأشار إلى أن الجهة تتوفر على عدة في تدبير هذه الأقسام وتعتبر الرائدة في تجريبها.

وشدد بالمناسبة على أن جميع الاقتراحات والتوصيات سيتم الأخذ بها، مع مواصلة الاشتغال بنفس الحماس عبر خارطة طريق المشاريع المندمجة للرؤية الاستراتيجية التي اكتملت واتضحت صورتها لأعضاء المجلس الإداري.

يشار إلى أن مشروع الميزانية المرصودة للمجالات الثلاثة للرؤية الاستراتيجية يقدر بـ 965872000.00 موزعة بين 843046667.00 لمجال الإنصاف وتكافؤ الفرص، و22485581.00 لمجال الارتقاء بجودة التربية والتكوين و100339752.00 لمجال الحكامة والتعبئة.

المجلس الإداري للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة كلميم واد نون

احتضنت الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة كلميم واد نون، أشغال الدورة الأولى للمجلس الإداري برسم سنة 2017، يوم الخميس 30 مارس 2017، ترأسه نيابة عن السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، مدير المركز الوطني للتجديد التربوي والتجريب.

وخصصت أشغال هذه الدورة لتقديم الحصيلة الأولية لتنزيل المشاريع المندمجة للرؤية الاستراتيجية لسنة 2016 على صعيد الأكاديمية، وتقديم مشروع برنامج العمل الجهوي المميزن برسم سنة 2017 من طرف مدير الأكاديمية، وفق مجالات التدخل الثلاث وهي : الإنصاف وتكافؤ الفرص والارتقاء بجودة التربية والتكوين والحكامة والتعبئة؛ همت الرفع من معدلات استعمال الحجرات والأقسام بالأسلاك التعليمية الثلاث، وبرنامج الإحداثات والتوسيعات وتأهيل المؤسسات التعليمية بالجهة، وتعويض البناء المفكك ببعض المديريات الإقليمية، وأعداد المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي، والكلفة المالية الخاصة بكل مشروع، وتوزيع ميزانيتي الاستغلال والاستثمار حسب المشاريع المندمجة للرؤية الاستراتيجية.

هذا، وستبلغ الاعتمادات المخولة للأكاديمية برسم السنة المالية 2017 ما مجموعه 187 مليون و474 ألف درهم، منها 64 مليون و273 ألف ميزانية الاستغلال، و123 مليون و201 ألف درهم ميزانية الاستثمار، منها 78 مليون و927 ألف درهم اعتمادات أداء و44 مليون و274 ألف درهم اعتمادات التزام.

ومن بين التوصيات التي انتهت إليها أشغال لجان المجلس الإداري، تخصيص اعتمادات كافية للوسائل والتجهيزات الديداكتيكية، وتوسيع الاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي، وصيانة المؤسسات التعليمية والداخليات، ودعم التمدرس بالأوساط القروية والشبه حضرية والمناطق ذات الخصاص بالجهة، وتوسيع التعاقد كقاعدة لتجاوز الإكراهات المطروحة على صعيد الموارد البشرية، والرفع من مردودية الموارد البشرية بالجهة عبر تكثيف التكوين المستمر، وتوفير أطر متخصصة بأقسام الدمج المدرسي بالجهة، وتكوين أطر التعليم المدرسي الخصوصي، ودعم اللغات الأجنبية لفائدة تلاميذ المسارات المهنية، وتأمين التمدرس الإستدراكي للمنقطعين عن الدراسة، وتبسيط المساطر القانونية المتعلقة بالشراكات، وفتح أقسام للتعليم الأولي باستغلال القاعات الشاغرة بالمؤسسات التعليمية بالمديريات الإقليمية لجهة كلميم واد نون.

إلى ذلك، تناول أعضاء المجلس الإداري في تدخلاتهم عدة قضايا تهم الشأن التربوي بالجهة، من قبيل شروط التمدرس بالتعليم المدرسي الخصوصي وانتظارات الآباء والأمهات منه، و تأهيل المؤسسات التعليمية ، وتعويض البناء المفكك، ووضعية برامج محاربة الأمية والتربية غير النظامية، والاعتمادات المالية المخصصة للتعليم بالعالم القروي، وتعزيز الأمن بمحيط المؤسسات التعليمية، ومساهمات المجالس المنتخبة في دعم مجهود التمدرس بالجهة، وإشكالات التمدرس بالمديريتين الإقليميتين الملتحقتين حديثا بجهة كلميم واد نون، والحلول الكفيلة بتطوير النقل المدرسي بالجهة ومديرياتها الإقليمية، وتعزيز السلوك المدني الذي من شأنه وضع حد لكافة السلوكات اللامدنية بالمؤسسات التعليمية كالغش وتخريب الممتلكات والعنف المدرسي بكافة تجلياته. كما طرحت وضعية بعض المؤسسات الشاغرة وسبل توظيفها. وأبدى مختلف شركاء المنظومة التربوية بهذه الجهة استعدادهم لتقديم الدعم من أجل النهوض بالخدمات التربوية بمختلف مؤسسات التربية والتكوين بجهة كلميم واد نون.

إن ما ورد من قضايا وإشكالات في تدخلات أعضاء المجلس الإداري، شكل محور تفاعل من طرف مدير الأكاديمية، ورئيس المجلس الإداري بالنيابة، حيث تم التأكيد على أهمية تنشيط الحياة المدرسية، وتفعيل الأندية التربوية باعتبارها مدخلا محوريا لمعالجة كافة السلوكات المشينة المنتشرة بالمؤسسات التعليمية وداخلها. كما تمت الإشارة إلى أن الأكاديمية اتخذت جملة من التدابير في إطار التمييز الإيجابي تجاه المديرية الإقليمية لسيدي إفني ومحيطها حتى تلتحق بركب باقي المديريات السابقة لجهة كلميم واد نون. وقد تمت الإشادة بمختلف تدخلات ومساهمات الشركاء، وخاصة ما يتعلق بإصلاح البنيات التحتية للمنظومة التربوية، مما انعكس إيجابا على المردودية الداخلية للتمدرس بالجهة، ودعوة كل الفاعلين إلى الانكباب على تملك وتقاسم المشاريع المندمجة للرؤية الاستراتيجية للإصلاح التربوي بما يفيد الجهة في تطوير منتوجها التربوي، مع الدعوة إلى تنويع مصادر التمويل لدعم مشاريع القطاع المنتظمة في المجالات الثلاث للرؤية الاستراتيجية.

المجلس الإداري للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الداخلة وادي الذهب

ترأس السيد رشيد بن المختار، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، بمقر ولاية جهة الداخلة وادي الذهب، يوم 31 مارس 2017، أشغال المجلس الإداري للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة الداخلة ـ وادي الذهب، برسم السنة المالية 2017، وذلك بحضور والي الجهة.

وفي مستهل هذه الدورة قدم السيد الوزير عرضا تفصيليا تضمن المحاور الكبرى لتفعيل الرؤية الاستراتيجية 2015 ـ 2030، وكذا الآليات والمداخل التي ستعتمد لتنفيذ المشاريع المندمجة وتنزيلها ميدانيا، مذكرا بالسياق العام المتميز بالتقسيم الجهوي الجديد والذي يتجه نحو إرساء أسس متينة لجهوية متقدمة ناجعة وفعالة، وتعزيز الأدوار المنوطة بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، في إطار مهامها الرامية إلى النهوض بواقع التعليم والارتقاء به على مستوى الجهة.

وشدد السيد الوزير، في معرض كلمته، على ضرورة انخراط جميع الفاعلين في تنزيل المشاريع المندمجة، مبرزا المسؤولية الملقاة على عاتق الأكاديمية في الدفع نحو التملك الجيد لهذه المشاريع، وترجمتها إلى برامج عمل قابلة للتنفيذ والتتبع والتقييم على المستوى الجهوي والإقليمي والمحلي في إطار مقاربة تشاركية وتدبير تعاقدي وحكامة ناجعة.

وحدد السيد بن المختار، في عرضه لمحتوى حافظة المشاريع المندمجة لتفعيل الرؤية الاستراتيجية، معالم خارطة الطريق والمحطات الكبرى التي ينبغي إرساؤها لإنجاح سيرورة الإصلاح، وكذا الأهداف والنتائج المنتظرة بالنسبة لكل مجال من مجالات التدخل، معتبرا أن توفير شروط النجاح ينطلق من اعتماد منهجية التخطيط الاستراتيجي وتعزيز الجهوية المتقدمة وتحقيق تعبئة جماعية حول قضايا المدرسة العمومية.

من جهتها قدمت مديرة الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، عرضا تضمن حصيلة برنامج عمل الأكاديمية الخاص بسنة 2016، أبرزت من خلاله أهم المنجزات والمؤشرات التربوية التي تم تحقيقها وكذا التطورات التي عرفها القطاع على مستوى الجهة عبر إنجاز الدراسات اللازمة لتوسيع العرض التربوي، وتوسيع قاعدة المستفيدين من الدعم الاجتماعي من خلال المبادرة الملكية «مليون محفظة»، واستفادة حوالي 270 تلميذا وتلميذة من برنامج التربية غير النظامية.

كما تم، على مستوى الارتقاء بالتعليم الأولي وتسريع وتيرة تعميمه، إنجاز الدراسات المتعلقة ببناء 5 قاعات للتعليم الأولي بمؤسسات التعليم العمومي والترخيص لفتح أربع 4 مؤسسات للتعليم الأولي بالتعليم الخصوصي، بالإضافة إلى مؤشرات ديناميكية دالة تؤكد الوتيرة المتنامية لكل مجالات التدخل المتعلقة بجودة المناهج وتطوير استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والارتقاء بتدبير الموارد البشرية، وكذا الحكامة والتعبئة ومنظومة المعلومات، في إطار الإمكانات المادية والبشرية المخصصة لكل مجال.

وانتقلت السيدة المديرة، بعد ذلك، لعرض مشروع ميزانية وبرنامج عمل الأكاديمية برسم السنة المالية 2017، مستعرضة بعض الأرقام والنسب المتعلقة بالاعتمادات المرصودة لتنفيذ المشاريع المبرمجة لهذه السنة، حيث أشارت إلى نماذج من المشاريع المبرمجة وعلى رأسها بناء مدرستين ابتدائيتين وثانوية إعدادية وأخرى تأهيلية، والاتجاه نحو الرفع من خدمات الدعم الاجتماعي، والتركيز على تطوير النموذج البيداغوجي من خلال توسيع العرض التربوي بالمسارات المهنية بالثانوي الإعدادي والبكالوريا المهنية، وتحسين مجال الحكامة والتعبئة عبر استكمال إرساء هياكل الأكاديمية والمديريتين الإقليميتين، وتنظيم حملة تواصلية جهوية وإقليمية تستهدف تعبئة الأسر وجمعيات أمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ.

للإشارة فقد تضمنت توصيات اللجان الفرعية الدائمة، التي تمت تلاوتها أمام أعضاء المجلس الإداري، الدعوة إلى إنجاز مشاريع نوعية تسهم في ترسيخ قيم المواطنة والتسامح والسلم والسلام وحقوق الإنسان، والرفع من جودة التعلمات، ومحاربة الغش والقضاء على منابع الهدر المدرسي.

كما أوصت اللجان بتفعيل إحداث المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين باعتباره لبنة أساسية للرفع من قدرات وكفاءات القيمين على القطاع بالجهة، ولتعزيز نهج الجهوية المتقدمة، فضلا عن مطالبة الجهات الوصية بتوفير الموارد البشرية الكافية من أطر التفتيش والتوجيه التربوي.

وقد عرفت أشغال الدورة فتح باب النقاش بين مختلف الفاعلين والمتدخلين لتدارس المشاكل والخصوصيات التي تميز قطاع التعليم في الجهة، حيث تم الوقوف عند حاجة الجهة إلى تعيين عدد كاف من الأساتذة والأطر التربوية وبذل مزيد من الجهد لتجاوز الاكتظاظ وتفعيل أدوار الحياة المدرسية، كما التمست بعض المداخلات، فتح مدارس أو معاهد تقنية للاستجابة لمتطلبات سوق الشغل المحلية ومسايرة الإقلاع الاقتصادي الذي تعرفه الجهة، بالإضافة إلى المطالبة بالتخلي عن التوقيت الصيفي نظرا لعدم ملاءمته مع خصوصية الجهة وتأثيره السلبي على صحة الأطفال وأمنهم.

وكانت هذه النقط وغيرها من الجوانب التي تناولها السيد الوزير في معرض تعقيبه على مداخلات الأعضاء موضحا أن الوزارة اعتمدت انطلاقا من هذا الموسم نهج سياسة للتعاقد مع الأطر التربوية لتغطية الخصاص الحاصل، كما أن هناك إمكانيات أخرى يمكن اللجوء إليها كتكليف أساتذة بعض المواد في الإعدادي بتدريس مواد أخرى في إطار المواد المتآخية.

ولم يفوت، السيد الوزير، الفرصة لتثمين الاستعداد الذي عبرت عنه القطاعات الممثلة في المجلس الإداري للتعاون مع المدرسة والإسهام في التأطير والدعم التربوي واكتشاف المهن، كما توقف عند الدور المهم الذي تلعبه جمعيات آباء وأولياء التلاميذ وضرورة إعادة النظر في القانون المنظم لها وتوضيح الأدوار المنوطة بها وكذا الشروط الواجب توفرها في أعضاء المكتب.

كما أشار في جوابه إلى الملتمس المتعلق بالتوقيت الصيفي موضحا أن الأكاديمية لها الصلاحية، في إطار تفعيل اللامركزية، أن تتبنى التوقيت الذي تراه ملائما ومنسجما مع خصوصيات الجهة حسب الطلبات الواردة عليها وبتنسيق مع الفرقاء الاجتماعين وممثلي جمعيات الآباء.

يذكر أن أكاديمية الداخلة ـ وادي الذهب خصصت ميزانية للاستثمار ستبلغ حوالي 47616000.00 درهما، فيما ستبلغ ميزانية الاستغلال حوالي 22488000.00 درهما، بما مجموعه 25128000.00 درهما، تم توزيعها ومواءمتها مع المشاريع المبرمجة حسب الأولويات وانضباطا لمبدأ النجاعة والحكامة الجيدة.

المجلس الإداري للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة العيون الساقية الحمراء

شـكل انعقـاد الـدورة الأولى للمجلـس الاداري للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة العيون السـاقية الحمـراء يـوم 31 مـارس 2017 ، برئاسـة السـيد يوسـف بلقاسـمي الكاتـب العـام للـوزارة، نيابـة عـن السـيد وزيـر التربيـة الوطنيـة والتكويـن المهنـي، فرصـة لأعضـاء المجلـس لمناقشـة حصيلـة وبرنامـج عمـل الأكاديميـة، وكـذا القضايـا التعليميـة الآنيـة بهـذه الجهـة المتميـزة جغرافيـا وديموغرافيـا.

وقـدم السـيد مديـر أكاديميـة الجهـة حصيلـة تنفيـذ وتنزيـل المشـاريع المندمجـة للرؤيـة الإسـتراتيجية برسـم سـنة 2016 حسـب مجـالات التدخـل الثلاثـة. ففـي مجـال الإنصـاف وتكافـؤ الفـرص عـرج عـلى مجموعـة مـن التدابـير والإجـراءات التـي تسـتهدف تطويـر العـرض المـدرسي بالجهـة، سـواء مـن خـلال البنايـات الجديـدة أو التوسـيعات واسـتهداف جميـع الفئـات لتعميـم التمـدرس ومحاربـة الهـدر المـدرسي وتأهيـل بنيـات الاسـتقبال. وللارتقـاء بجـودة التربيـة والتكويـن تـم تنظيـم لقـاءات جهويـة حـول برنامـج تنميـة مهـارات القـراءة باللغـة العربيـة بالإعـدادي وتوسـيع العـرض التربـوي للبكالوريـا المهنيـة وانتقـاء الأسـاتذة المصاحبـين وتعزيـز الأنشـطة البيئيـة والصحيـة بالمؤسسـات التعليميـة إضافـة إلى الأنشـطة الثقافيـة والحقوقيـة وبرمجـة الدعـم التربـوي للتلاميـذ. أمـا في المجـال الثالـث فقـد سـجل السـيد المديـر إنجـاز برامـج تكوينيـة لفائـدة الأطـر التربويـة والإداريـة بالجهـة، والدفـع بتطويـر تدبيـر المؤسسـات التعليميـة وتعزيـز الحظـيرة المعلوماتيـة بالجهـة وإبـرام اتفاقيـات شراكـة تسـتهدف النهـوض بالمجـال التربـوي بالجهـة.

كـما قـدم السـيد المديـر برنامـج عمـل ومشـروع الميزانيـة لسـنة 2017، الـذي يضـم عـددا مـن العمليـات المبرمجـة لتطويـر العـرض المـدرسي تتمثـل في تأهيـل وإنجـاز بنايـات جديـدة بعـدد مـن مديريـات الجهـة، وتمكـين التلاميـذ مـن تدابـير الدعـم الاجتماعـي وللارتقـاء بجـودة التربيـة والتكويـن بالجهـة، سـيتم تجهيـز مراكـز ومؤسسـات للتفتـح وتنظيـم مسـابقات ودورات تكوينيـة لفائـدة المدرسـين لإنجـاح العمليـات المبرمجـة في إطـار المشـاريع المندمجـة. كـما سـيتم اسـتكمال ارسـاء الهيـاكل جهويـا وتوظيـف لوحـة القيـادة المعلوماتيـة في مواكبـة وتتبـع إنجـاز مشـاريع المؤسسـة، وإرسـاء الشـبكة المعلوماتيـة بعـدد مـن المؤسسـات التعليميـة، فضـلا عـن تعزيـز التواصـل مـع شركاء المدرسـة بالجهـة.

ولتحقيـق الأهـداف المسـطرة في برنامـج العمـل ستسـخر الأكاديميـة اعتـمادا قـدره : 36681800,00 درهـما في ميزانيـة الاسـتثمار و 21066589,00 في ميزانيـة الاسـتغلال.

وخلصـت توصيـات كل مـن اللجنـة الإداريـة والماليـة ولجنـة الشـؤون التربويـة والتكويـن المهنـي بالمجلـس الإداري إلى عـدة توصيـات مـن بينهـا إعادة النظـر في معايـير رصـد ميزانيـات الأكاديميـات ، واعتـماد معيـاري شساعة الجهـة والبعـد عـن المركز، وتخصيـص اعتـمادات خاصـة بتأهيـل المؤسسـات التعليميـة والصيانـة الوقائيـة عـلى غـرار باقـي الجهـات، في ظـل الخصوصيـات المناخيـة الصعبـة للجهـة، وعقـد شراكات مـع جمعيـات ذات طابـع وطنـي و جهـوي في مجـال دعـم و إرسـاء التعليـم الأولي ، والتركيـز عـلى تجويـد الكفايـات المتعلقـة بالكتابـة والقـراءة والحسـاب، مـع دعـم التلاميـذ في مجـال التعلـمات المتعلقـة باللغـات الحيـة.

كـما أوصـت اللجنتـان بتدريـس المـوروث الثقافي الحسـاني بالمؤسسـات التعليميـة، وإعـادة النظـر في التدبـير الزمنـي لحصـص التدريـس، والحـرص عـلى ممارسـة التربيـة البدنيـة في المؤسسـات الابتدائيـة، التـي تـم تجهيزهـا بملاعـب رياضيـة، وكـذا تعزيـز الوسـائل والمـواد المتعلقـة بالعـدة البيداغوجيـة الخاصـة بالمـواد العلميـة والتقنيـة، مـع تفعيـل المراقبـة التربويـة والقانونيـة لمؤسسـات التعليـم الخـاص وسـن إجـراءات تحفيزيـة وتشـجيعية للقطـاع ودعـم تكويـن الأطـر المشـتغلة بـه، وفتـح شـعب جديـدة بالبكالوريـا المهنيـة خاصـة في مجـال الصيـد البحـري والصناعـي والأحيـاء المائيـة.

وتفاعـلا مـع العـرض التقديمـي لرئيـس الـدورة وعـرض السـيد مديـر الأكاديميـة الجهويـة للتربيـة والتكويـن، عـبر المتدخلـون مـن أعضـاء المجلـس الإداري عـن اسـتعدادهم مـن أجـل الدفـع بالشراكـة للنهـوض بقطـاع التربيـة والتكويـن، داعـين إلى فتـح حـوار بـين المتدخلـين والـشركاء مـن أجـل الارتقـاء بمسـتوى التعليـم جهويـا، ومنوهـين بنسـاء ورجـال التعليـم بالجهـة عـلى المجهـودات التـي يبذلونهـا سـواء بالقسـم أو بـالادارة. كـما انصبـت مداخـلات الأعضـاء عـلى طـرح مجموعـة مـن القضايـا التعليميـة بالجهـة، التـي يسـتدعي التعاطـي معهـا مراعـاة خصوصيـة المنطقـة، كالتركيـز عـلى البعـد الجهـوي والخصوصيـات المحليـة في المقـررات الدراسـية، والرفـع مـن الحصـص المخصصـة للتربيـة البدنيـة والاهتـمام بتدريـس السـيرة النبويـة للناشـئة و توفـير وسـائل تقنيـة حديثـة تسـاعد المعلـم والمتعلـم عـلى تحسـين الأداء وتنميـة ذكاء التلميـذ والرفـع مـن مسـتواه التحصيـلي.

كـما أكـد بعـض الأعضـاء عـلى ضرورة إعـادة النظـر في طريقـة تدبـير خدمـات النظافـة في ظـل النقـص في عـدد الأعـوان، والحاجـة لتأمين المؤسسـات التعليميـة وتزويدهـا بكاميـرات للمراقبـة، مسـجلين نقصـا في العتـاد البيداغوجـي في بعـض المؤسسـات التعليميـة، مطالبـين بالعمـل عـلى تجـاوز الارتجاليـة في المناهـج المعتمـدة داخـل المؤسسـات التعليميـة الخاصـة بالجهـة. كـما تـم اقـتراح توحيـد فـترات العطـل المدرسـية مـع التكويـن المهنـي والتعليـم العـالي لتجـاوز الإشـكالات التـي تطـرح لـلأسر، وتدريـس مـواد خاصـة حـول المحافظـة عـلى البيئـة والمخاطـر التـي تهددهـا.

وفي تعقيبـه عـلى ملاحظـات واقتراحـات أعضـاء المجلـس الإداري، أكـد السـيد المديـر بـأن الأكاديميـة سـجلت أعـلى نسـبة لإعـادة التمـدرس وتنخـرط بشـكل فعـال في الأنشـطة البيئيـة، وأن المتمدرسـين بالجهـة يسـتفيدون مـن الاطعـام المـدرسي سـواء كانـوا بالوسـط القـروي والشـبه القـروي أو الحـضري، عكـس مـا هـو معمـول بـه وطنيـا، حيـث يخصـص فقـط لمتمـدرسي الوسـط القـروي. وأضـاف أنـه سـتتم برمجـة المراقبـة بالكاميـرات داخـل المؤسسـات التعليميـة ضمـن الميزانيـة. مشـيرا أن الأكاديميـة اسـتفادت مـن توظيفـات بالتعاقـد، سـاهمت في سـد الخصـاص في أطـر هيئـة التدريـس وسـتقوم بتوظيفـات بالتعاقـد تماشـيا مـع اسـتراتيجية الـوزارة لمعالجـة الخصـاص المسـجل في الأطـر الإداريـة، مشـيرا إلى أن نسـبة خمسـين في المائـة مـن أطـر التفتيـش مسـتقرة بالجهـة. كـما أكـد السـيد المديـر عـلى الصرامـة في تطبيـق الشـروط والمواصفـات الـواردة في دفـتر التحمـلات فيـما يتعلـق بالتعليـم الخصـوصي .

مـن جهتـه نـوه السـيد الكاتـب العـام بالحـس التربـوي العـالي والمداخـلات القيمـة للأعضـاء، والمقترحـات المتميـزة التـي أدلـوا بهـا ، وجـو الحـوار الـذي ميـز انعقـاد هـذه الـدورة بـين مختلـف مكونـات المجلـس ، و ألـح عـلى ضرورة تتبـع تنفيـذ التوصيـات وتقييـم عمـل المجلـس ولجانـه الفرعيـة، ومراعـاة مبـادئ اللامركزيـة في تدبـير عمـل الأكاديميـة عـلى ضـوء الجهويـة الموسـعة المبنيـة عـلى الاشراك والتقاسـم بـين الفاعلـين التربويـين والمتدخلـين والـشركاء. كـما دعـا إلى التركيـز عـلى الجـودة كرهـان جهـوي، خاصـة في الشـق التربـوي، لكـون الجهويـة هـي الجـواب عـلى عـدد مـن الإشـكاليات المطروحة.